دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع -العراق نموذجا-

خيرة لكمين
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
kheiralekmine@gmail.com

الملخّـــص:

تعتبر عملية الشراكة الوطنية في بناء السلام من أبرز الآليات المساعدة على النهوض بالبلد بعد فوضى النزاع، وقد توجهت لها العراق بعد دوامة النزاع التى عايشتها بعد 2003، في اطار تعزيز عملية بناء السلام، كما أن المؤسسات الدولية اولت اهتماما بالغا بالأدوار التى تقوم بها الهيئات الوطنية غير الرسمية، مركزة على عنصر الشباب والمرأة، حيث نجد الحكومة العراقية تتوجه وبشكل جدي؛ لتبني استراتيجيات مدعمة لتمكين الفئات ذات الفعالية على بناء السلام.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، المجتمع المدني؛ المشاركة الشعبية؛ القطاع الخاص.

Le rôle des acteurs nationaux non officielle dans la consolidation de la paix dans les zones post-conflit – Irak modèle-

Résumé:

Le processus de partenariat national en consolidation de la paix parmi les mécanismes importants pour aider a l'avancement du pays après le conflit. Nous trouvons que l' Irak là adopté après le conflits 2003 , Dans le cadre du renforcement de consolidation de la paix.

En outre Les institutions internationales intéressé par les rôles joués par les organismes nationaux informels, particulièrement la jeunesse et les femmes, Où nous trouvons le gouvernement Irakien qui fonctionne à adopter les stratégies visant à soutenir l'autonomisation des catégories efficace dans la construction de la paix.

Mots-clés : consolidation de la paix ; La société civile ; La participation populaire ; Le secteur privé.

The role of national informally actors in peace-building in post-conflict areas - Iraq as a case study-

Abstract:

the process of national peace-building partnership among the important mechanisms to help the country's after the conflict.

We find that Iraq work on activate this partnership after the conflict 2003, as part of strengthening of peace-building. Also, international institutions interested in the roles played by informal national bodies, especially youth and women, where we find the Iraqi government working in earnest to adopt strategies to supports effective of different groups and empowerment in peace-building.

Key words: Peace-building; Civil society; Popular participation; private sector.

مقدمـــة:

تعتبر عملية بناء السلام دعامة أساسية لإعادة انعاش الأوضاع بعد حالة التوتر التى واكبت النزاع، ولضمان أكثر فعالية للعملية السلامية؛ يستلزم التوجه نحو نهج تعاوني تشاركي بين الهيئات الوطنية سواء كانت الحكومة أو المؤسسات غير الرسمية، وكذا الفواعل الدولية من منظمات دولية بشتى أنواعها ودول الجوار، وفقا لإستراتيجية تكاملية تضمن الاستفادة من خبرات كل الأطراف؛ من مجتمع مدني كونه حلقة الوصل بين كل من المجتمع والسلطة الحاكمة، وبالتالي ضمان التعبير عن احتياجات المجتمع لتفادي الدخول في أزمات بعد حالة النزاع، وكذا القطاع الخاص باعتباره أداة لإنعاش الاقتصاد الوطني، ناهيك عن الأدوار الحديثة للشباب والمرأة في تعزيز الأطر السلامية.

ومن هنا جاءت أهمية هذا الموضوع من خلال فتحه وتوسيعه لمجال المشاركة في تعزيز عملية بناء السلام، وكذا العمل على ترشيد الممارسات والاستراتيجيات المتبعة من قبل الهيئات المعنية، وقد جاءت ورقتنا البحثية

لدراسة موضوع فعالية مشاركة المؤسسات الوطنية غير الرسمية في عملية بناء السلام، انطلاقا من السؤال التالي: كيف تدعم المؤسسات الوطنية غير الرسمية استراتيجية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأطر التى يساهم بها كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في بناء السلام في العراق؟
- كيف يدعم العنصر الشبابي والنسوي التوجه السلامي؟
- ما هي المعيقات التى تثبط من فعالية أدوار الهيئات الوطنية غير الرسمية؟

الفرضية:

الاشراك الفعلي للفواعل الوطنية غير الرسمية في عملية بناء السلام يضمن فعالية الاستراتيجية المنتهجة لإنعاش الاقليم.

للإجابة عن الأسئلة واختبار صحة الفرضية قسمنا الورقة البحثية الى العناصر التالية:

- المجتمع المدني والقطاع الخاص توجه جديد لبناء السلام.
- المشاركة الشعبية في عملية بناء السلام.
- التوجه الوطني لبناء السلام في العراق بعد الغزو الأمريكي.
- معيقات تفعيل أدوار الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في العراق.
- خاتمة.

أولا: المجتمع المدني والقطاع الخاص: توجه جديد لبناء السلام

على اعتبار أن استراتيجية بناء السلام تتطلب نوعا من التكامل والتنسيق في الأدوار؛ بين الفواعل الدولية ومختلف الفواعل الوطنية، فإن

المجتمع المدني والقطاع الخاص هما من أبرز الفواعل ذات التأثير على المسار السلامي التنموي المستدام، وفيما يلي عرض لأدوار كل منها.

1–دور المجتمع المدني في مواجهة أثار النزاعات:

إن الحديث عن دور المجتمع المدني في مواجهة اثار النزاعات وتصحيح ما تم تخريبه يتطلب ربط العلاقة بين ادوار كل من الفضاء الرسمي ممثلا في الدولة والفضاء عير الرسمي ممثلا في المجتمع المدني.

أ– طبيعة علاقة مؤسسات المجتمع المدني والدولة:

يمثل المجتمع المدني أحد الفواعل الوطنية غير الرسمية، يعمل بصورة طوعية بهدف تحقيق وإيصال طموحات الأفراد، وتعتبر مساهمات العديد من الفلاسفة وعلى رأسهم أدم فرغسون **Adem Ferguson**؛ أولى الخطوات لفصل المجتمع المدني عن الدولة بهدف حماية النظام السياسي، وحسب فرغسون فإن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي تتوزع فيه السلطة وفقا للمراتب الاجتماعية في اطار منفصل عن الدولة وسابق لها، هو مجتمع محكوم بمجموعة قوانين تتيح المشاركة الفعالة للمواطنين في الفضاء العام[1]، بعدها تلته طروحات أنطونيو غرامشي **Antonio Gramsci**؛ الذي يعتبر المجتمع المدني موقعا للتمرد ضد ما هو تقليدي، إضافة لكونه ساحة لإقامة هيمنة ثقافية وإيديولوجية، تتجلى من خلال العائلات؛ والمدارس؛ والجامعات؛ ووسائل الاعلام؛ والجمعيات التطوعية، باعتبارها تعمل على تحديد السلوكيات السياسية للمواطنين، وقد اتبع العديد من الفلاسفة أمثال جون ديوي**John Dewey** وحنة ارندت **Hannh Arendt** نهج غرامشي، وعملوا على تطوير نظرية المجال العام باعتباره أحدى دعائم الديمقراطية، والمقصود بالعام التجربة التشاركية للحياة الاجتماعية والسياسية[2]. أما أليكس

دي توكفيل**Alex de Tocqueville** فيرى أن المجتمع المدني هو المشاركة الطوعية للأفراد الأحرار داخل الدوائر المختلفة لتنظيمات المجتمع بهدف التقليل من هيمنة الدولة، وبالتالي فهو عماد أساسي للديمقراطية وتكريس المواطنة[3]. لذلك يمكن القول أن المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات والأفراد المجتمعين بشكل منتظم وطوعي، للعمل في المجال المدني بهدف توفير بيئة للحوار وتكريس الديمقراطية والمساهمة ببناء دولة عدالة وفق شروط القبول بتعدد الأفكار والآراء.

وعلى اعتبار ان مؤسسات المجتمع المدني هي بمثابة حلقة وصل بين الأفراد والسلطة، فهي تسمح بالتعبير عن الآراء والمطالب بشكل منظم، لذلك فإن تحقيق البناء الوطني وضمان تنمية شاملة في مناطق ما بعد النزاع يتطلب قدرا من التكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة، وهذا يكون من خلال تفعيل مبدأ التشاركاتية للاتفاق على رسم خطط تنموية وفقا لما يتطلبه المجتمع وكذا إمكانات الدولة، مع ضمان وجود نظم للمساءلة والمحاسبة[4]. وبالتالي فدور المجتمع المدني هو دور مكمل للدولة في مختلف المجالات، وبالتالي كان من الضروري خلق مجتمع مدني مستقل حيادي واع بأدواره التنموية لعمل في اطار تعاوني تكاملي مشترك على الهيئات الرسمية سواء في في صنع القرار أو تنفيذه أو تقييمه، ونظرا لأهمية المجتمع المدني في مجال الشراكة فقد تطرقت له العديد من الهيئات الدولية في اطار تعزيز دوره في بناء السلام وتطوير المسار الديمقراطي لمناطق ما بعد النزاع.

ب-بناء السلام المستدام وتعزيز الديمقراطي: قراءة في التكليف الأممي للمجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورا فعالا في مجال الحيلولة دون قيام نزاعات وكذا ترشيد عملية بناء السلام، وهو ما تم التطرق له في مؤتمر الجمعية العامة المبرم بمقر الأمم المتحدة في 2005/7/19 استجابة لنداء موجه من طرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لمنظمات المجتمع المدني، حيث طالبها بعقد مؤتمر دولي يضم مختلف المنظمات من محلية ودولية وغير حكومية للتعريف بدورها في مجال منع النزاعات، وفي هذا السياق فقد أكد كوفي عنان على أهمية المجتمع المدني بقوله[5]:

"يتطلع لمنظمات المجتمع المدني لتكون شريك الأمم المتحدة لنزع فتيل النزاعات"[6].

فالمجتمع المدني وباعتباره قناة وصل يعمل على تدعيم حرية وتعدد الاراء، ويعتبر توجه جديد في اطار تفعيل المشاركاتية خاصة بعد حالة النزاع التى قد تعاني منها الدول، وبالتالي فإن تقاسم الاعباء التنموية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني يجعل الاستجابة للمتطلبات وتجاوز مخلفات النزاع بشكل اسرع.

وفيما يتعلق ببناء الديمقراطية في مناطق ما بعد النزاع، فإن المجتمع المدني يمثل البنية التحتية المدعمة للديمقراطية خاصة في الدول التى مرت بفترات نزاع وعانت من الاستبداد، فهو يعمل على غرس القيم والممارسات الديمقراطية المدعمة لاستخدام الأساليب السلمية في التعبير عن الآراء والمطالب، فالمجتمع المدني وفقا لمختلف المعايير التى يقوم عليها نشاطه؛ من تسامح ومشاركة وإدارة سلمية للتنوع والاختلاف، يتقاطع مع الديمقراطية باعتبارها أداة لإدارة الصراع[7].

كما نجد أيضا جانب أخر لدعم أنشطة بناء السلام من طرف المجتمع المدني، وهي مرتبطة بتعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه قضايا التنمية وضرورة النهوض بالدول المنهكة جراء النزاعات، وبالتالي القضاء على الاغتراب السياسي وضمان فضاء يضم القوى المدنية للمشاركة في الخروج من دائرة الفوضى التى تعيشها الدولة، من خلال الانتخاب والتعبير عن الرأي بشكل ديمقراطي سلمي[8].

إضافة الى مؤسسات المجتمع المدني فإننا نجد ايضا القطاع الخاص كطرف ضمن حلقة فواعل بناء السلام.

2-القطاع الخاص كداعم لعملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع:

إن الحديث عن أدوار القطاع الخاص في مجال بناء السلام يتطلب الاحاطة بمفهومه في البداية، مع تحديد أنواعه.

أ-مفهوم القطاع الخاص:

يعتبر توجه الشراكة مع القطاع لخاص توجها جديدا في اطار دعم اقتصاد الدول خاصة تلك المتأثرة بالنزاعات، فالقطاع الخاص هو قطاع من الاقتصاد الوطني مملوك ومدار من طرف أفراد أو شركات؛ في حين يعرفه آخرون بأنه جزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة، وبالتالي فإن القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وادارتها[9]. يضم القطاع الخاص نمطين من المؤسسات:

-**القطاع الخاص المنتج:** وهو القطاع الاقتصادي الذي يضطلع بعملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواءا تعلق الأمر بإنتاج سلعة أو خدمة.

-**القطاع الخاص غير المنتج(موجه للاستيراد):** وهو القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها[10].

يعتبر القطاع الخاص الحل الأمثل لمختلف المشاكل التى تعاني منها الدول الخارجة من النزاع، حيث يساعد على تعزيز فرص النمو وضمان الاستقرار الاقتصادي، وهذا من خلال القدرة على الادارة بشكل أكفأ وترشيد استخدام الموارد، خاصة اذا كانت الدولة تعاني من نقص للموارد في بداية عملية بناء السلام، وهذا ما يخفف العبء على الدولة من حيث تمويل المشروعات التنموية وتحمل أعباء تنفيذها، ويشغل القطاع الخاص مجالات عدة من خدمات صحية تعليمية ثقافية علمية والمحافظة على البيئة والتنمية البشرية[11].

ب-دور القطاع الخاص في دعم المشاريع التنموية في مناطق ما بعد النزاع:

نظرا للدمار الذي يلحق بالدول جراء النزاعات، فقد كان من الضروري ضمان مبدأ مشاركة كل القطاعات سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وبهذا كان للقطاع الخاص أدوار هامة في إنعاش الاقتصاد وتعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل، وكذلك الاستفادة من خبراته في اطار رسم السياسات التنموية، هذه الأدوار تساعد على تجاوز الفقر من خلال خلق

فرص العمل وكذلك ترشيد السياسات التنموية نظرا لتفعيل مبدأ التشاركاتية، اضافة الى تخفيف العبء عن الدولة وبالتالي تتوجه لتغطية جانب أخر من الجوانب المتضررة. إن فاعلية القطاع الخاص في مناطق ما بعد النزاع لا تتعلق بتحقيق الربح الخاص فقط؛ وإنما تتجاوزه لدعم الاقتصاد الوطني لذلك فهو يلعب دورا محوريا في عملية بناء السلام.

ثانيا: المشاركة الشعبية في عملية بناء السلام:

تلعب المشاركة الشعبية أدوار فعالة في تعزيز عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، ويمكن تصنيف المشاركة الشعبية الفعالة الى نمطين أساسين، مشاركة الشباب باعتبارهم القوة الديناميكية في المجتمع، ومشاركة المرأة باعتبارها ركيزة المجتمع.

1- مشاركة الشباب في عملية بناء السلام:

أبرز الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون **Ban Ki-moon** في تقرير له عام 2012 والمتعلق ببناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع، أن النجاح في عملية بناء السلام يتطلب قدرا من التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، ويكون هذا من خلال تمكين المرأة ودعم مشاركة الشباب، و مشاركة المجتمعات المحلية المهمشة، وبالحديث عن عنصر الشباب فإنه يشغل المركز القيادي في عملية بناء السلام، ولتفعيل أدواره يجب اتباع نهج متعدد يشمل كل من:

-احترام حقوق الانسان وفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة وبرنامج العمل العالمي للشباب.

-اعتماد نهج اقتصادي يركز على الشباب باعتبارهم محور التنمية الاقتصادية، وتعزيز امكانية حصولهم على فرص.

-اعتماد نهج اجتماعي وسياسي يربط الشباب بالمجتمع المدني والساحة السياسية، والعمل على توفير فرص تدريب لهم؛ ودعم مشاركتهم النشطة وإسهاماتهم في الحياة العامة.

-اعتماد نهج ثقافي اجماعي يحدد ويحلل أدوار الشباب ضمن الهياكل القائمة ودعم التوجه نحو الحوار[12].

2- مشاركة المرأة في عملية بناء السلام:

تعتبر مشاركة المرأة في حل الأزمات وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع ذات أهمية؛ نظرا للأدوار التى تقوم بها، حيث يركز قرار مجلس الأمن رقم **1325** الصادر عام **2000** على أهمية المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة؛ باعتبارها عنصر فاعل في منع نشوب النزاعات وكذلك إيجاد حلول لها؛ وفي مفاوضات السلام ومختلف مراحل السلام، ما يحث جميع الأطراف الفاعلة في عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع على إدراج المنظور الجنساني في جميع المجالات ودعم زيادة مشاركة المرأة[13]، كما دعا الأمين العام لتعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات للقيام بالمساعي الحميدة، ناهيك عن ادراجها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية، اضافة الى شمولية مفاوضات السلام على:

- مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة اثناء اعادة التوطين، وتضم كل من اعادة التأهيل والإدماج والتعمير بعد انتهاء النزاع.
- اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة، وضمان مشاركتها في مختلف اجراءات تنفيذ اتفاقيات السلام.
- اتخاذ تدابير تضمن حماية حقوق الانسان عموما وحقوق المرأة خصوصا، خاصة بعد انتهاء فترة النزاع التى تتميز بعدم الاستقرار[14].

إن مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع تضمن الحد من النزاع والمواجهة، وتعمل على تمكين المرأة في المجتمع، كما توسع نطاق المهارات والأساليب المعتمدة في بناء السلام نظرا للاعتماد على عنصر فعال داخل المجتمع، اضافة الى توفير إحساس بالأمان داخل المجتمعات المحلية؛ نظرا لميول المرأة للسلام والأمن[15]. كما أن القرار رقم **1202** الصادر عن مجلس الأمن في **2013** يؤكد على أهمية النهج المتكامل الموجه نحو العدالة الانتقالية في حالات النزاع المسلح وكذا ما بعد النزاع، والتى تتضمن مختلف الاجراءات سواء كانت قضائية أو غير قضائية؛ التى تدعم مشاركة المرأة في مختلف جوانب الوساطة وبناء السلام[16]. إن المرأة تلعب دورا هاما في عملية انعاش مناطق ما بعد النزاع، من خلال إشراكها في مختلف مشاريع وبرامج بناء السلام، باعتبارها جزء مهم في المجتمع، وذات ميولات سلامية تعاونية تدعم التوجه السلامي للدولة وضمان استعادة الأمن والسلام المستدام من جديد.

ثالثا: التوجه الوطني لبناء السلام في العراق بعد الغزو الأمريكي:

بعد الغزو الأمريكي للعراق وحالة الدمار التى خلفها في المؤسسات والهياكل، كان من الضروري العمل على اعادة بناء الدولة من جديد، والعمل على اعمار العراق وبناء السلام فيها، وعلى اعتبار أهمية الهيئات غير الرسمية في بناء السلام فإننا نجد المجتمع المدني العراق بدأ في البروز والنشاط على الساحة الوطنية، كتوجه جديد لإحياء الديمقراطية ومساندة السلطة الوطنية.

1- المجتمع المدني العراقي:

كان الغزو الأمريكي للعراق دافعا لتفعيل المجتمع المدني العراقي سواءا عبر النشوء الداخلي المباشر، أو نقل نشاط مؤسسات خارجية نحو الداخل، وكانت في بداية الاحتلال تابعة لمركز المساعدات الانسانية، ومع ازدياد عددها تم تسجيلها في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي لضمان استقلاليتها وعدم استغلالها لأهداف غير قانونية، بعدها تم ربط هذا المكتب بوزارة المجتمع المدني، وتتوزع أنشطة المجتمع المدني العراقي في شتى المجالات من حماية البيئة والصحة العامة وتطوير الاقتصاد وحماية حقوق الانسان ونشاطات الديمقراطية والشباب والمرأة والمساعدات الانسانية[17]، ومن بين المنظمات التابعة للمجتمع المدني العراقي التى نشأت بعد الاحتلال:

-**المركز الاستشاري للعدالة الانتقالية:** تم تأسيسه في 2003 وله مكتبين أحدهما في العراق والأخر في لندن، وهو مركز متعلق بالأبحاث والدراسات القانونية ذات الارتباط بالفترة الانتقالية في العراق خصوصا والشرق الاوسط عموما، ويعمل بالشراكة مع الأمم المتحدة ومركز العدالة الانتقالية الدولي على رصد وتسجيل الانتهاكات في المحاكم، قام بتنظيم العديد من المؤتمرات المحلية والدولية في مجال القانون ومفاهيم العدالة وحقوق الانسان.

-**جمعية الفردوس العراقية:** تم تأسيسها في 2003 ومسجلة في وزارة التخطيط العراقي، قامت بالعديد من الأنشطة لدعم بناء المجتمع وتحقيق السلام المستدامة في العديد من المجالات الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية، على غرار دورات محو الأمية وتعميم التعليم، وكذا العمل في المجال الإغاثي وتوزيع المساعدات على المحتاجين لتجاوز الأزمات.

-**جمعية نساء بغداد:** تم تأسيسها في 2004 تهدف للارتقاء بدور المرأة في صنع القرار، وقامت بإنجاز العديد من المشاريع؛ منها تمكين المرأة في عملية بناء السلام والديمقراطية وحل النزاعات، ومشروع دورها في المصالحة الوطنية.

-**جمعية هاتاو:** تأسست في 2004 تهتم بفئة الشباب والنساء في اقليم كردستان من خلال التعريف بحقوقهم والسعى لبناء مجتمع مدني ديمقراطي، وقامت بإنشاء مكتبة عمومية في مدينة السليمانية لنشر الوعي التعليمي والتثقيفي في المجتمع العراقي.

-**منظمة بادينان للصحافة الحرة:** وقد تأسست في 2007 في اقليم كورديستان، قامت بوضع مجموعة من البرامج الاذاعية الهادفة لإبراز الأدوار التى يقوم بها الشباب في منطقة دهوك، اضافة الى مشروع تفعيل دور الاعلام في العملية الانتخابية.

-**منظمة سبع سنابل للإغاثة والتنمية:** تأسست في 2013، تعنى بالجانب التنموي وإغاثة الفقراء وتقديم المساعدة لهم[18].

رغم الظروف الأمنية المتدهورة في العراق جراء الاحتلال، فإن منظمات المجتمع المدني قد استطاعت القيام بالعديد من الأنشطة ذات الأهمية البالغة في كل من مجال حقوق الانسان والمرأة والديمقراطية؛ ناهيك عن الجانب التوعوي ومحاربة الفساد[19]. لكن رغم تعدد مؤسسات المجتمع المدني العراقي خاصة في الفترة التى تلت الخروج الأمريكي من البلد، والتى كانت بدافع التوجه الديمقراطي وحرية الرأي ذلك أن المجتمع العراقي قد عاش سابقا تحت ظل حكم صدام حسين، فإن درجة وعي المشاركة لديه تبقى

محدودة ومحصورة في مجالات محددة قد لا تتجاوز الجانب الانساني الخيري، في حين أن الاجدر بها الدخول في المضمار التنموي كشريط مساند للمؤسسات الحكومية، اضافة لى شخصنة المؤسسات وبالتالي فإن زوال الرئيس يؤدي الى اضمحلال المؤسسة، ولا ننسى أيضا مشكل التمويل الذي قد تغفله العديد من المنظمات في بداية عملها.

والى جانب التنوع المدني الذي شهدته الساحة العراقية فإننا نجد أيضا بروز للقطاع الخاص، باعتباره ضمن مثلث الحكم الراشد وتحقيق الديمقراطية.

2-القطاع الخاص في العراق:

إن وجود القطاع الخاص في العراق خاصة بعد 2003 كان ضرورة ملحة للنهوض باقتصاد البلد والمساعدة على بناء السلام، حيث تكمن أهميته في:

- إن ضرورات اقتصاد السوق تتطلب الادارة العقلانية للنشاط الاقتصادي وبالتالي كان للقطاع الخاص العراقي دور مهم في اقتصاد ما بعد 2003.
- الحد من ظاهرة البطالة التى فاقت 50% من مجموع القوى العاملة، وبالتالي فإن القطاع الخاص يعمل على استيعاب الأيدي العاملة وامتصاص البطالة، وهو ما يحقق التكامل بين كل من القطاع العام والخاص في اطار تطوير الاقتصاد الوطني وبناء السلام.
- نمو واتساع دور القطاع الخاص في العملية التنموية يدعم التوجه الديمقراطي للبلد عبر ايجاد مجال اقتصادي مستقل عن الدولة وموازي

لها، يمكن له المشاركة في رسم سياسات الدولة والتأثير في القرارات السياسية، وهذا ما يؤدي لتعميق التجربة الديمقراطية[20].

- اتباع نهج المشاركة مع القطاع الخاص يوفر للحكومة موارد مالية لاستثمارها في مجالات أخرى[21].

إن أهمية القطاع الخاص العراقي تتعلق بإشراكه مع القطاع العام في العملية التنموية في ظل مختلف المتغيرات الدولية التى تتطلب تطوير امكانيات القطاعين[22]، وفي ظل التوجه نحو لقطاع الخاص والتصفية التدريجية للمنشأت العامة دون الحاق ضرر بالقوى العامة، تم الاعتماد على مشاريع متوسطة وصغيرة ذات دعم حكومي، إلا ان معضمها لم يوجه للممارسة الواقعية بسبب بعدها عن الواقع الاقتصادي العراقي ومتطلباته، اضافة الى تدهور الوضع الامني الذي يؤثر على كل مخطط مشروع، فالخروج من دوامة نزاع وحالة لاستقرار تجعل من الصعب اعادة ترتيب الأوضاع وفسح المجال الخاص في ظل مختلف الضغوطات التى تؤثر على السياسات والاستراتيجيات المدعمة للقطاع الخاص، ففي هذا الاطار قامت الحكومة العراقية بالاعتماد على العديد من البرامج على غرار تشكيل خلية أزمة عام2015، بهدف متابعة الوضع الاقتصادي والمالي ورسم سياسات قادرة على التكييف مع تذبذبات أسعار النفط، إلا أن فاعلية هذه البرامج لم تكن بالقدر الكافي الذي يخفف من عقبات انطلاق القطاع الخاص وتفعيله[23].

3- تمكين المرأة العراقية في مجال بناء السلام:

تلعب المرأة العراقية أدوارا بالغة الأهمية في مجال دعم الاقتصاد وبناء السلام، لذلك فقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بطلب من الحكومة العراقية بإجراء بحث حول تمكين المرأة وتحديد سبل زيادة

مشاركتها لدعم بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وقد كانت أهداف البرنامج:

-تقديم الدعم للحكومة العراقية لتوسيع قطاعها الخاص من خلال دمج المرأة كقوة عاملة.

-تسليط الضوء على عمل مختلف منظمات المجتمع المدني المشاركة في قضايا تمكين المرأة.

-تحديد الحواجز والفرص المتاحة لإشراك المرأة العراقية في أنشطة بناء السلام على الصعيد المحلي[24].

كما أن الدستور العراقي قد أقر للمرأة حق للمشاركة السياسية والتمثيل وذلك بعد 2003 كآلية لترسيخ المبادئ الديمقراطية، ووفقا لذلك فقد شغلت مناصب سياسية، وحصلت على 6 حقائب وزارية من أصل 36 في اطار ضمان التمثيل العادل للعنصر النسوي والاستفادة من خبراته، وهذا ما دعم توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات بالنسبة للمرأة، وبالتالي فإن وجود يعتبر ذو أهمية بالغة من خلال تطوير صيغ التنسيق والتعاون[25].

إن تفعيل دور المرأة العراقية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي موجود نظريا مغيب واقعيا، وذلك بسبب الظروف المجتمعية التى تحكمها، في بداية التوجه الديمقراطي تكون المرأة في اطار الدعوة لحماية حقوقها والاعتراف بوجودها وفعاليتها في المجتمع، ثم التوجه للمشاركة الفعلية في شتى المجالات وخاصة ما تعلق منها بصنع القرار وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، لكن العراق لميصل بعد الى درجة الاقتناع بالاشراك الفعلي للمرأة والاستفادة من خبراتها وفقا للمخلفات القبيلة التى كانت تحكم المجتمع العراقي سابقا.

4- الشباب العراقي قوة كامنة لبناء السلام:

يعتبر الشباب العراقي قوة كامنة مجتمعية، ويبرز تأثيره من خلال الأدوار التى يقوم بها سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب، وبعد 2003 تزايد الاهتمام بقضايا الشباب، وتوجهت الدولة للحد من التأثير السلبي لهذه الفئة باعتبارها تشكل نسبة كبيرة من المجتمع، قبل الاستفادة من أدوارها الايجابية، وتوالت بذلك تقارير الأمم المتحدة المدعمة لتمكين الشباب[26]، حيث أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2014 على ضرورة الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص، لضمان بنية تحتية فعالة توفر فرص عمل للشباب[27]. إن تحقيق التوجه الديمقراطي للعراق وبناء السلام فيه يستلزم توجه الحكومة العراقية لنهج تشاركي مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتفعيل المشاركة المجتمعية من خلال تمكين المرأة والشباب باعتبارهم عنصر فعال في المجتمع. ذلك أن الفئة التى تعاني من التهميش لا يمكن الاستفادة منها بأي حال من الاحوال، وعلى اعتبار ان فئة الشباب تتمتع بالحيوية فقد كان من الاجدر نشر الوعي فيها بضرورة الاهتمام بالجانب التنموي وابتكار برامج ومشاريع تمول من طرف الحكومة، وبذلك تكون نسبة نجاحها اكبر، وعدم التركيزعلى الجانب الخيري فقط الذي تم تجاوزه مع الادوار التقليدية للفواعل غير الرسمية.

وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 2013 اولويات العمل الواجب اتباعها من طرف الدولة والمتمثلة في:

- توسيع الفرص أمام مشاركة الشباب وتأمين الحماية لهم من مخاطر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة.

- الاستثمار في قدرات الشباب عبر فتح المجال لهم للاستفادة من خبراتهم وقدراتهم الكامنة.
- تنشيط القطاع الخاص الوطني وتوسيع مجالاته، حيث منذ 2003 كان هناك توجه جديد في إطار فتح المجال لقطاع الأعمال، ذلك أن ضرورة بناء اطار مؤسسي للاقتصاد مهم بنفس درجة بناء اطار مؤسسي للحكم، وبالتالي عدم اقتصار أدواره فقط على الأدوار التقليدية وإنما تجاوزها الى مختلف الأنشطة التى كانت حكرا على الدولة.
- توسيع الشراكة مع القطاع الخاص، والتى تكون على عدة مستويات؛ مستوى السياسات ويتعلق بإصدار قانون لتنظيم الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص؛ ومستوى المؤسسات والمتمثل في انشاء وحدات مركزية للشراكة الحكومية مع القطاع الخاص، ومستوى بناء القدرات وتكون من خلال ضمان متابعة التنفيذ وجذب مؤسسات التمويل الدولية[28].

رابعا: معيقات تفعيل ادوار الفواعل غير الرسمية في بناء السلام في العراق

رغم أهمية الفواعل الوطنية غير الرسمية في عملية بناء السلام في العراق؛ الا أنها تعاني من مجموعة معيقات تثبط أدوارها السلامية، منها ما يتعلق بالمجتمع المدني؛ ومنها ما يتعلق بالقطاع الخاص؛ ومنها ما يتعلق بالمشاركة المجتمعية:

- **معوقات فعالية المجتمع المدني العراقي**
- ضعف وغموض مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني في العراق بسبب عدم انتهاج الشفافية والنزاهة والوضوح في كشف مصادر التمويل.
- عدم وجود تشريعات وقوانين خاصة بالمجتمع المدني تنظم عملها وتحدد مجال تدخلها.
- غياب الديمقراطية والحوار والنقاش داخل منظمات المجتمع المدني مما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات وفق نهج التشاركاتية[29].

1- معوقات عمل القطاع الخاص العراقي:

- قلة الموارد وهو ما يؤدي لعدم الكفاية لتمويل العملية الانتاجية؛ اضافة الى نقص الامكانات المادية ما يؤثر على قدرته الاستثمارية.
- ضعف العلاقة التشابكية بين القطاع الخاص العراقي وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يولد نقاط ضعف تؤثر على فعاليته.
- التشريعات القانونية المقيدة للقطاع الخاص، منها عدم امكانية دخوله لمجال الصناعة النفطية.
- إعطاء الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص في اطار تنفيذ الأعمال والمقاولات[30].

2- معوقات متعلقة بالمشاركة المجتمعية:

- استمرارية أعمال العنف المسلح والعمل بقانون الطوارئ وهو الأمر الذي يثبط من مشاركة المرأة وتمكينها.
- تبعية المنظمات النسوية غير الحكومية للدولة بشكل أو بآخر، وهو ما يحد من درجة تأثيرها[31].

- إهمال وتغييب دور الشباب في العملية التنموية وفي بناء السلام في العراق.
- الأوضاع الأمنية غير المستقرة والتى تؤثر على أدوار كل من المجتمع المدني؛ القطاع الخاص؛ والمشاركة المجتمعية.

خاتمة:

إن ضمان فاعلية عملية بناء السلام تستلزم التوجه الوطني الرشيد عبر اشراك مختلف الفواعل الوطنية من مجتمع مدني وقطاع خاص، ناهيك عن ضمان تمكين أبرز الفئات المجتمعية من شباب ومرأة، ونظرا للظروف الأمنية غير المستقرة في العراق كان من الضروري التوجه نحو تكريس مبادئ الديمقرطية التشاركاتية، لذلك كان على الحكومة العراقية التوجه لتبني نهج جديد لتعزيز أدوار الهيئات الوطنية في عملية بناء السلام وفقا لي:

- تعزيز القوانين المدعمة لتمكين المرأة والشباب في عمليات صنع القرار.
- ادماج المرأة والشباب في خطط البرامج التنموية للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم.
- تفعيل مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير الاقتصاد الوطني والنهوض به.
- تعزيز دور الفواعل الوطنية في المجال التنموي من خلال خلق فرص ومناخ للتفاعل يضمن فاعلية الأداء.
- تحقيق الديمقراطية التشاركاتية وفقا لأسسها الصحيحة.

الـهوامش:

[1]- هاجر خلالفة، **دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة باتنة، 2014، ص 37.

[2]- مايكل ايدواردز، تر: عبد الرحمن عبد القادر شاهين، **المجتمع المدني: النظرية والممارسة**، **المركز العربي للابحاث** ودراسة السياسات، د.ب.ن، 2004، ص 27.

[3]- هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص 38.

[4]- منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظماتالمجتمع المدني في لتنمية الاجتماعية،مطبعة زانا دهوك، 2007، ص35.

[5]- مركزأنباء الأمم المتحدة، على الرابط :

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=4404#.V55eC_k97IU ،

2016/07/31، 21:36.

[6]- المرجع السابق.

[7]- محي الدين بياضي، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2012، ص ص 135-136.

[8]- المرجع السابق، ص 156.

[9]- صباح لمزواد، **دورالقطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة- دراسة ميدانية في المدينة الجديدة-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، د.س.ن، ص ص20-21.

[10]- ياسمين نوري، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر**، مذكرة مكملةلنيل شهادة الماجستير، تخصص: التنظيم والسياسات العامة، جامعة تيزي وزو، 2015، ص 23.

[11]- موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007، ص 244.

[12]- هيئة الامم المتحدة، الفريق الفرعي المعني بمشاركة الشباب في بناء السلام، **مبادئ توجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام**، على الرابط:

https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2014/04/Guiding-Principles-AR.pdf ، 2016/09/05، 20:33.

13– هيئة الامم المتحدة، **المراة والسلام والامن**، على الرابط: http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/women/wps.shtml ، 2016/09/05، 14:12.

14– الامم المتحدة، قرار مجلس الامن رقم 1325، S/RES/1325(2000)، 2000، ص ص 3–4.

15– هيئةالأمم المتحدة، **المرأة في عمليات حفظ السلام**، على الرابط: http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/women/womeninpk.shtml ، 2016/09/05، 14:37.

16– فريق العاملين في شبكة المعرفة الدولية، **ملخص حوار حول دور النساء ما بعد النزاع وفي مفاوضات السلام**، على الرابط: http://iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources/discussion-summaries ، 2016/09/05، 14:59.

17– د. مؤلف، **المجتمع المدني العراقي.... بين الواقع والطموح عراق 2020**، 2016، ص ص 1–2، على الرابط : http://www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=104&p=topics&parm=id_top ، 2016/09/06، 21:42.

18– د.مؤلف، **منظمات المجتمع المدني في العراق**، على الرابط: http://www.niqash.org/ar/articles/society/2257 ، 2016/09/07، 12:49.

19– د. مؤلف، **المجتمع المدني العراقي.... بين الواقع والطموح عراق 2020**، 2016، المرجع السابق، ص 2

20– كريم عبيس العزاوي، **واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به**،ص ص 28–30، مقال على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52727 ، 2016/09/08، 12:22

[21]– حيدر حسين ال طعمة، **القطاع الخاص في العراق: الأهمية والتحديات والسياسات**، 2005، على الرابط: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/4102 ، 2016/09/08، 13:08.

[22]– احمد جاسم محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي والبديل المقترح لتحقيق التنمية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص 158

[23]– حيدر حسين آل طعمة، القطاع الخاص في العراق: الاهميةوالتحديات والسياسات، 2015، مقال على الرابط: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/4102 ، 2017،14:17/05/22.

[24]– برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **التمكين الاقتصادي للمرأة –دمج المراة في الاقتصاد العراقي–**، 2012، ص 5

[25]– سندس باس حسن، **المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات**، مقال على الرابط: https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source ع ، 2016/09/08، 20:22.

[26]– عماد عبد اللطيف سالم، **الشباب في العراق: اشكالية الدور في اطار عملية التنمية البشرية(2003–2014)**، مقال على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=459810 ، 2016/09/09، 19:19.

[27]– برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التقرير الوطني للتنمية البشرية، **شباب العراق تحديات... وفرص**، 2014، ص 116.

[28]– المرجع السابق، ص ص117–118

[29]– أنطوان الصنا، أهم مشكلات ومعوقات المجتمع المدني العراقي، على الرابط: http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=420812.0 ، 2016/09/14، 21:25

[30]– كريم عبيس العزاوي، مرجع سابق، ص ص 35–37.

[31]– عماد علو، **دور المرأة في عملية البناء الديمقراطي في العراق**، الموقع الخاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن:

http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23510 ، 2016/09/15، 9:58.